الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

16 **رجب** 1435 –15 **مايو** 2014

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	7
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	12
حقوق الانسان في العالم	26

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

جمعية حقوق الإنسان تثني على القرار

"العدل" للقضاة: إنهاء قضايا اغتصاب الأطفال "أولوية"

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 16 رجب 1435هـ - 15 مايو 2014م
http://www.aleqt.com/2014/05/15/article_849139.html

عبد السلام الثميري من الرياض

وجهت وزارة العدل تنبيها للقضاة في المحاكم الشرعية بسرعة الانتهاء من إجراءات قضايا اغتصاب الأطفال من بعض أقاربهم أو من قبل أشخاص متزوجين وإعطائها الأولوية والأهمية في النظر والحكم، وذلك بما يكون سبباً في حفظ أمن المجتمع.

وقال لـ"الاقتصادية" الدكتور مفلح القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان إن سرعة البت في مثل هذه القضايا يعتبر أمرا ذا أهمية للحد من وقوعها. فطول الإجراءات والنظر والجلسات في مثل هذه القضايا قد لا يحقق الردع من العقوبة، مع تمكين جميع الأطراف من المحاكمة العادلة.

وأضاف القحطاني أن توجه وزارة العدل في إعطاء مثل هذه القضايا التي يعتدى فيها على فئة ضعيفة من المجتمع كالنساء والأطفال قرار في محله، ونحن مع هذا التوجه، ونحن في "الجمعية" نأمل أن يكون هناك تسريع لكل القضايا، مشدداً على الجهات ذات العلاقة، سواء جهات القبض أو التحقيق أو المحاكمة، في الاستعجال في إتمام مثل هذه القضايا، مع أهمية توفير الضمانات الكافية لجميع أطراف القضية.

وأوضح رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن مثل هذه القضايا لا تعد ظاهرة في المجتمع السعودي، مبيناً وجود شكاوى تردهم من طول إجراءات النظر في مثل هذه القضايا في المحاكم، مستدركاً أن هناك في الفترة الأخيرة تقدما جيدا في تقلص المواعيد القضائية، وفي إنجاز بعض القضايا، خاصة مع ظهور قضايا التنفيذ، حيث أسهمت في إنجاز كثير من القضايا الحقوقية.

يأتي ذلك وسط توجيه الدكتور محمد العيسى وزير العدل ورئيس المجلس الأعلى للقضاء تعميما قضائيا إلى كل المحاكم الشرعية بشأن قضايا اغتصاب الأطفال من بنين وبنات من بعض أقاربهم، أو من قبل أشخاص متزوجين، حيث نص على أن الحكم في قضايا الاغتصاب يختلف على حسب الجرم ومرتكبه والمجني عليه وعمره وملابسات القضية. وأكد وزير العدل في تعميمه للمحاكم بزيادة الاهتمام بمثل هذه القضايا وإعطائها الأولوية في النظر والحكم بما يكون سبباً في حفظ أمن المجتمع، مبيناً أنه في قضايا اغتصاب الأطفال قد ينطبق حد الحرابة لما هو مشمول بقرار هيئة كبار العلماء في السعودية رقم 85 في 11 /11 /1401هـ.

وأكد القرار أنه لا يمكن وضع مبدأ ثابت للقتل تعزيراً، حيث يكون شاملا لكل القضايا، وذلك نظراً لكثرتها وتنوعها، واختلاف خطورتها وملابساتها بين الجاني والمجني عليه، ومدى ثبوت الاغتصاب من عدمه، فجعل الأمر لتقدير القاضي على أن العمل الجاري في المحاكم هو القتل تعزيراً إذا توافرت الأسباب والموجبات لذلك، كما بيّن أنه في قضايا زنا المحارم فيطبق العقوبة المنصوص عليها شرعاً.

ودعا الوزير في تعميمه جميع الجهات المختصة القيام بمسؤولياتها ابتداء من الجهات المعنية بالقبض والتحقيق مع الجناة، وحفظ أدلة الاتهام ضدهم والعناية بها وتقديمها للقضاء، دون إبطاء والتأكيد عليها وعلى المحاكم بزيادة الاهتمام بمثل هذه القضايا وإعطائها الأولوية في النظر والحكم بما يكون سبباً في حفظ أمن المجتمع.

يشار إلى أن قضايا الاغتصاب تصنّف ضمن القضايا الجنائية وتنظر في المحاكم العامة، وتصل عقوبة المرتكب لهذه الجريمة إلى القتل قصاصاً، وقد يكتفي القاضي الناظر في القضية بالحبس والجلد، حسب ما يراه من أدلة ووقائع.

بناء على توجيهات من وزارة الداخلية

بطاقات ممغنطة لأبناء القبائل النازحة "البدون" تمهيداً لتجنيسهم

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 15 رجب 1435هـ - 14 مايو 2014م
http://sabq.org/Oiagde

خلود غنام- سبق- الرياض:
كشف رئيس جمعية حقوق الإنسان، الدكتور مفلح القحطاني، عن وجود توجه لإصدار بطاقات ممغنطة لأبناء القبائل النازحة (البدون) بحسب ما ورد للجمعية من وزارة الداخلية.
وقال القحطاني في لقاء خاص مع قناة MBC إن "هذه البطاقات ستكون مرحلة أولية لحل مشكلة البدون، تمهيداً لتجنيسهم، تزامناً مع التاريخ الموحد لانتهاء جميع بطاقاتهم، ويوافق نهاية العام الهجري الجاري".
وأوضح أن "البطاقات الممغنطة ستساهم في منح بعض الحقوق للبدون، آملاً حل مشكلتهم بكل جذورها في الفترة المقبلة، تنفيذاً للأوامر السامية التي صدرت بهذا الشأن".
وتابع القحطاني: "هناك بعض الأشخاص لديهم بطاقات الخمس سنوات ولم تجدد، وآخرون لا يحملون أي أرواق ثبوتية، أو لديهم بطاقات وانتهت صلاحيتها ولم تجدد، وهذا الحل يدرس الآن في الجهات ذات العلاقة بأن يغطي مثل هذه الحالات".
وأوضح أنه "صدرت توجيهات من وزير الداخلية في حل بعض الحالات الفردية، ولكن هناك مشكلة لعدد كبير منهم؛ لذا كان هناك توجه لمعالجة أوضاعهم، لممارسة حياتهم بشكل طبيعي، فهم يسمح لهم ببعض الحقوق، ولا يسمح لهم بحقوق أخرى".
وذكر أنه "صدرت منذ فترة توجيهات بمعالجة أوضاع هذه الفئة، وأخذت بعض الوقت نتيجة لعدة عوائق تعود للإدارة وبعض الموظفين الذين يدرسون ملف البدون ويجدون إشكالية في تفسير بعض النصوص أو إشكاليات من البدون أنفسهم خلال تقديمهم معلومات غير صحيحة، وتحتاج وقتاً لدراستها والتأكد من صحتها، وطالبنا الاستعجال بحل وضعهم وحصر الأعداد؛ لأنه كلما تأخر الوقت زاد العدد، وأصبحت هناك إشكالية في حل أوضاعهم".
وأضاف أن "التجنيس أمر سيادي للدولة، وهو قليل وله شروط في السعودية، ووضع البدون والقبائل النازحة يختلف عن الوافدين أو من لديه جنسية أخرى، ويتقدم بطلب للحصول على الجنسية السعودية، ولا يوجد هناك إحصاء دقيق بعددهم، ووزارة الداخلية مهتمة بهذا الموضوع، ويسعون لحل قضيتهم -بإذن الله- في القريب العاجل".

ومن الدواسر وعتيبة والخوالد (بدون) أيضاً

المصدر: جريدة أنحاء الخميس 16 رجب 1435هـ - 15 مايو 2014م
http://www.an7a.com/138062

د.أحمد هاشم

يبدو بالفعل ان أمام وزير داخليتنا الذي نثق به العديد من الملفات الساخنة التي هي بحاجة ماسة لإنهائها في أسرع وقت لارتباطها بالأمن الوطني والاجتماعي مع تباطؤ وخذلان اللجان و القائمين على حلها وإخفاق الجمعية الوطنية لحقوق الانسان التي يعكف مسؤوليها على ممارسة (التطبيل) في وسائل الاعلام عما حققوه – باعتقادهم – للاحتفال بعد اشهر قلائل بعيد ميلادها الثالث عشر ،والاخفاق موصول لشقيقتها (الهيئة) والتي هي بدورها منشغلة كذلك بحجز المساحات الاخبارية والتودد للصحفيين لإبراز صور قادتها ببشوتهم المطرزة لسرد عظيم قراراتهم ومتابعتهم لكل ما يحفظ كرامه وحقوق الانسان عقب اثنى عشر عاما من ظهورها على ارض الواقع .

وحتى يحين إطفاء شموع تلك (المنظمتين)، من حقنا كمواطنين ومقيمين معنيين بخدماتهما أن نتساءل: هل استطاعت تلك السنوات التي لن تعود أن تلبي احتياجاتنا الإنسانية أو أن ترسخ في عقولنا مفهوم حقوق الإنسان ، وأن يكونا عونا حقيقيا للمسؤولين في طرح هموم ومشاكل الانسان ومتابعتها؟

ان من أهم الملفات التي تباطأ الجميع في ايجاد الحلول لها رغم أهميتها ملف (البدون) ، فرغم اعتقادي القديم ان (بدون) شمر وعنزة رغم جذورهم وعربيتهم وأصالتهم ،الذين لم يحصلوا على الهوية الوطنية وتناولت قضيتهم في مقالة سابقة ،هم الوحيدون الذين طالهم ذلك (الهم) الانساني، حتى امطرني العديد من الاخوة برسائلهم ظنا منهم انني تلك (القشة) التي قد تساعدهم في نيل حقوقهم بعد ان تجاهلتهم مؤسسات حقوق الانسان والأحوال المدنية وشيوخ القبائل ،يقول احدهم في رسالة نصها التالي:

كم سعدنا بما نشر في صحيفة الشرق يوم الخميس 10 جمادى الاخر 1435هـ في العدد (858) السنه الثالثة بخصوص(بدون) شمر وعنزه ، وأود الاضافة ان القضية تتسع خارج تلك القبيلتين ، فهناك قبائل أخرى في الشمال والجنوب ، فمثلا قبيلة العمور التي تعيش مع قبيلة السبعة والتي تتألف من (5) افخاذ ، حيث ينحدر نسب هذه القبيلة الى قبيلة الدواسر وهي من رحم نجد ،هاجروا الى الشمال مع هجرة عنزه وشمر ومع مرور الزمن شكلوا قبيلة واحدة وانصهروا مع قبائل عنزه.

ويقول: مع مرور الزمن عادوا العمور الى المملكة كما عادت عنزه وشمر منذ 40 سنة وحصلوا على بطاقات النازحين ذات الخمس سنوات وبدأ الكيل بمكيالين يطفو على السطح بسبب النافذين من شيوخ القبيلة لتصبح العمور كبش فداء بعد ان تنكر لها الحلفاء .

ويرى القارئ: إن قبيلة العمور قدمت ما يثبت نسبها وانتمائها الى هذا البلد مالم تقدمه أي قبيلة على الاطلاق من مشاهد ذيلت بأختام و تواقيع العديد من مشايخ قبائل نجد و قبيلة الدواسر دون استثناء بالإضافة الى كتب الانساب الموثوقة .

وهنا يقف قلمه، ليؤكد آخر ان قبيلة الخوالد (بني خالد) ، ليسوا اقل ضرراً من (بدون) شمر وعنزة ، وهو ما يؤكده كذلك قارئ ثالث في رسالته أن فخذ الأساعدة من قبيلة عتيبة وعشيرة الشريفات يعيشون (الأمرين) بعد أن قرر اجدادهم النزوح من (المملكة) إلى الشمال في العراق، و سوريا و الأردن و الاراضيالخصبة لتحسين ظروفهم المعيشية أيام القحط والفقر في نجد بين عام 1900 م إلى عام 1960م ، وعادوا بعد أن من الله على الجزيرة العربية بالأمن والخير.

إن الذين لا يحملون الجنسية السعودية هم حالات إنسانية تحتاج إلى تدخل عاجل لتعديل أوضاعهم، فترك أولئك المتأصلة جذورهم في الجزيرة العربية من دون هوية قد يفاقم المشكلة في المستقبل، ما يجعل إيجاد الحلول لهم أصعب من الان .

كما ان تلك الفئة و بصفتهم (مقيمون بصورة غير قانونية) يواجهون عقبات في الحصول على الوثائق المدنية ، مما يجعلهم غير قادرين على نيل الخدمات الاجتماعية العادية أو التحرك بصفة الأعضاء الطبيعيين في المجتمع ، اضافة الى أنه لا يمكن لهم العمل في أغلب الوظائف.

من واجب الأحوال المدنية، ومهام جمعية وهيئة حقوق الانسان السعوديتان أن تحفظ كرامة الإنسانية بحلها وطرحها لهمومه للمسؤولين والرأي العام وأن نجد لديها الأنظمة والخطط الإستراتيجية (بما وهب لها المشرع من صلاحيات) التي تساهم في توفير حياة هانئة للجميع ومن بينهم (البدون) ليتخلصوا من عبء العيش بلا جنسية .

محلل نفسي: ظاهرة العقوق والإهمال للأبناء سببها الآباء

المصدر: جريدة اليوم الخميس 16 رجب 1435هـ - 15 مايو 2014م
http://www.alyaum.com/News/art/139434.html

عمر المطيري – جدة

حذر المحلل النفسي والمتخصص في العلاقات والشؤون الأسرية والمجتمعية الدكتور هاني عبدالله الغامدي من خطورة التفكك الأسري والمجتمعي وإهمال الوالدين للأبناء، مما ينعكس سلبا على الوالدين من تعرضهما للعقوق او القتل من الأبناء او إهمالهما عند الكبر.

وقال في تصريح خاص لـ "اليوم" -خلال مشاركته في ملتقى وبالوالدين إحسانا الذي تقيمه الهيئة العامة لحقوق الانسان-: إن هذا الملتقى يطرح فيه الكثير من الأفكار التي لها أصداء قوية للتذكير ببر الوالدين، وكذلك تذكير الوالدين بأهمية تربية الابناء وبرهم، معتبرا أن ما يحصل في المجتمع من ظاهرة للعقوق او قتل احد الوالدين من الأبناء أو إهمالهما عند الكبر، حتى وان كانت حالات قليلة ونادرة السبب الرئيسي فيها هما الوالدين.وأكد أن هيئة حقوق الإنسان وقيامها بهذا الدور هو من صميم عملها، حيث إن حقوق الوالدين مرتبطة بحقوق الإنسان، واعتبر أن ظاهرة العقوق وتعرض الوالدين للاعتداء من الأبناء ناتج عن عدة عوامل، منها التباعد الاجتماعي والتفكك الاسري والانشغالات بالحياة وتجاهل الوالدين رعاية الأبناء وبرهم، مما ينعكس سلبا على الوالدين عند الكبر.

وطالب الغامدي من وزارة التربية والتعليم التي يعتبر أن لها الدور الأكبر في ذلك مواجهة هذه الظاهرة من خلال إقامة أنشطة خارج المناهج؛ لغرس محبة الوالدين ورعايتهما، وقال: إنه من المؤسف جدا ما يحدث من قصص نادرة حتى وإن كانت لم تصل إلى مرحلة الظاهرة الخطيرة وهي الاعتداء على الوالدين وقتلهما، هي ناتجة عن عدم الترابط والتواصل بين الوالدين والابناء وعدم الاهتمام بهم مما يولد في المراحل النفسية أن الابن او البنت يعتبر نفسه مجرد شخص مهمل، وتتكون لديه الغريزة للانتقام عندما تتولد لديه أحاسيس عصبية ويصل به الأمر إلى العقوق او ارتكاب جرائم ضد والديه.

من جانبه، قال المشرف العام على هيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة مازن بترجي: إن الملتقى سوف يفعل دور الجهات المعنية في عملية إصلاح ذات البين وكذلك الإجراءات القانونية التي يجب ان يتم تطبيقها في حق من يحدث منه أي تجاوز ضد والديه، وكذلك ما يحدث من الوالدين ضد الأبناء، ومع ذلك التركيز على عملية التوعية؛ لأن عقوبة عقوق الوالدين محذر منها الدين الإسلامي ورعاية الوالدين لها منزله مهمة في الدين، والكثير من المجتمع ليس لديه الإدراك لعملية ما يحدث للأبناء من إهمال، وما يحدث للوالدين من عقوق.

فهذا الملتقى سوف نسعى من خلاله إلى تفعيل القوانين الرادعة لاي تجاوزات ضد الأبناء او الوالدين من خلال التنسيق مع الجهات المعنية والمتابعة لأي حالات يتم الإبلاغ عنها ومتابعة ما يتم فيها من إجراء قانوني او احكام تصدر في أي قضية.

وقد شهدت أمس ورش العمل المقامة في الملتقى مشاركة رئيس المحكمة العامة بمحافظة جدة الشيخ عبدالرحمن الحسيني، الذي تطرق لكيفية تعامل المحاكم مع قضايا العقوق والعنف الاسري للقضايا التي تصل للمحاكم عن طريق الجهات الرسمية، فيما تحدث مدير عام الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة ورئيس لجنة الحماية بمنطقة مكة عبدالله احمد آل طاوي عن دور الشؤون الاجتماعية في مواجهة مثل هذه القضايا التي تقدم لها الشؤون الاجتماعية الرعاية من خلال الجمعيات المتخصصة أو في الاربطة.

فيما تحدث في الملتقى مدير عام الهيئة للاعلام المرئي والمسموع بمنطقة مكة المكرمة والمدينة المنورة وشمال وجنوب المملكة سعود الشيخي عما تقوم به وسائل الاعلام من توعية.

يذكر أن الملتقى شهد الكشف عن العديد من حالات العقوق للوالدين وترك المسنين في الأربطة، فيما الأبناء والبنات لديهم الإمكانية لرعايتهم، وكان من ضمن الحالات التي كشف عنها ترك سيدة مسنة من قبل ابنها الذي يتولى مركزا مرموقا في إحدى الشركات، وكان السبب أن زوجته كانت وراء تورطه في إهمال والدته وعدم زيارتها او رعايتها تحقيقا لرغبة زوجته، فيما كشف عن عدد من الحالات التي كان السبب فيها الوالدين من خلال تعنيف الأبناء بدون أي أسباب.

الفقهاء مختلفون وأكثرهم متفقون على صحة عقده وعظيم مفسدته

الزواج بنية الطلاق..!

المصدر: جريدة الرياض الخميس 16 رجب 1435هـ - 15 مايو 2014م
http://www.alriyadh.com/935876

الخبر، تحقيق - عبير البراهيم

يلجأ البعض حينما يكون مسافراً خارج حدود الوطن إلى الاقتران باحدى نساء هذا البلد أو ذاك، وذلك لخشيته من الوقوع في بعض الأمور السلبية التي تتم بعيداً عن الإطار المنظّم للزواج الشرعي المعروف، ويعرف هذا النوع من الزواج بزواج "المسفار" أو "الزواج السياحي" أو "الزواج بنية الطلاق" أو "الزواج العرفي"، وغير ذلك من المسميات.

ويتم هذا الزواج بعقد اتفاق بين الزوجين للاستمتاع الغريزي المؤقت، شريطة عدم الإنجاب، وذلك أمام مأذون شرعي وبحضور شاهدين، لينتهي هذا الزواج بعد ذلك في حال رغب الزوج بالعودة إلى أرض الوطن، تاركاً خلفه ذكريات قد تتحول في وقت ما إلى سلسلة من الأحداث المؤلمة والمشكلات المعقدة، لعل من أصعبها رفضه الاعتراف بطفل نتج عن علاقة زوجية عابرة.

فما الذي يدفع البعض للدخول في دائرة هذا الزواج المؤقت؟، هل هي المتعة الجنسية؟ أم أنَّها الرغبة الأكيدة في حفظ النفس والابتعاد بها عن الوقوع في الحرام؟.

متعة جنسية

وأكد "د.سعود الضحيان" -أستاذ الخدمة الاجتماعية بجامعة الملك سعود- على أنَّ مجرد الزواج بنية الطلاق يُعد مخالفاً للعرف الاجتماعي في مفهوم الزواج القائم على تكوين الأسرة، مضيفاً أنَّ هذا النوع من الزواج يكون لمتعة جنسية بحته، ولا يحسب حساباً لعاقبة الزواج، موضحاً أنَّ مجرد تبييت نية الطلاق يدخل ضمن زواج المتعة، فإن كان الأمر مخفياً على الزوجة، فإنَّ الإثم هنا أكبر؛ لأنَّ الرجل يتزوج المرأة وهو ينوي أن تكون زوجته لأسبوع أو شهر فقط ثمَّ يطلقها لإنهاء تلك العلاقة.

وأضاف أنَّ هذا النوع من الزواج تحوَّل في بعض المجتمعات إلى مهنة للتكسب بها، موضحاً أنَّها أصبحت لدى البعض بمثابة سلوك سلبي في إطار شرعي، مؤكداً على أنَّ هذا الزواج مرفوض اجتماعياً؛ لما له من آثار سيئة على المجتمع، موضحاً أنَّه قد ينتج عن هذا الزواج أبناء فيكونون ضحية في حال عدم الاعتراف بهم، إلى جانب ما قد يلحق المتزوج من ضرر نتيجة احتمال امتهان زوجته هذه المهنة، فتنقل إليه بعض الأمراض؛ لأنَّها قد تتزوج بأكثر من رجل في وقت قصير دون أن تتنبه للضرر الذي لحق بها.

ضغوط اجتماعية

ولفت "د.الضحيان" إلى أنَّ هناك ضغوطاً اجتماعية قد تدفع الشباب لمثل هذا الزواج، مضيفاً أنَّ من بينها غلاء تكاليف الزواج، موضحاً أنَّ ذلك لا يُبرر الإقدام على هذا التصرّف، مشدداً على ضرورة دعم الشباب الراغبين في الزواج من الداخل وتسهيل أمور السكن لهن وتخفيف أعباء الزواج التي أصبحت بعض الأسر تبالغ فيها.

د.سعود الضحيان

قرار سياسي

وأشار "د.مشعل بن ممدوح آل علي" -خبير استراتيجي، ورئيس لجنة حقوق الإنسان والعرائض بمجلس الشورى الأسبق- إلى أنَّ الزواج يعد من الحريات الشخصية، أما ما يتعلق بالنوايا في الزواج والقلوب فإنَّ ذلك لا يعلمه إلا الله – سبحانه وتعالى-، مضيفاً أنَّه لابد من وجود حكم صادر من هيئة كبار العلماء أو أن يكون هناك قرار سياسي يوضح حكم الزواج بنية الطلاق أثناء السفر إلى الخارج.

ورأى أنَّ على الشاب حينما يكون في الخارج لبعثة دراسية أو غيرها ويجد أنَّ الزواج مطلب نفسي فإنَّ عليه أن يتزوج، مضيفاً أنَّ الزواج بنية الطلاق مباح شرعاً، - بحسب قوله - بيد أنَّ فيه ظلماً يقع على المرأة في هذه الحالة من الناحية الإنسانية إلاَّ في حال كان هناك اتفاق بينهما على أن يتم الزواج ثمَّ ينتهي في مرحلة معينة، محذراً الشباب من الزواج بامراة غير سعودية عربيةً كانت أو غير عربية، مشيراً إلى أنَّ هناك ضرراً كبيراً قد يقع على الأبناء الناتجين عن هذا الزواج مستقبلاً.

وبيَّن أنَّ الأبناء في هذه الحالة قد يبقون مع والدتهم في الخارج في حين يعود الأب إلى المملكة مستقبلاً، وبالتالي فإنَّ ذلك سيشكّل عبئاً على الدولة بحكم مسؤوليتها عن أبناء شعبها في الداخل والخارج، لافتاً إلى أنَّ هناك مطالبات بالنظر في هذه الحالات وتنظيمها، داعياً الجهات المعنية إلى الاهتمام بهذه القضايا، مشدداً على أهمية الدور الكبير الذي من الممكن أن تلعبه "هيئة حقوق الإنسان" و"مجلس الشورى"، وغيرها من الجهات في هذا الجانب.

حقوق المرأة

وأضاف "د.آل علي" أنَّ الزوج في هذه الحالة مسؤول أيضاً عن زوجته، سواءً كانت أجنبية مسلمة أو غير مسلمة، موضحاً أنَّه لا ينبغي عليه أن يتخلّى عن واجبه تجاهها حتى في حال تنازلت عنه طواعية؛ لأنها حقوق أصلية للمرأة، مشدداً على ضرورة أن يكون للجهات الحقوقية موقف قوي في هذا الجانب، خصوصاً حينما يكون هناك أبناء خارج أرض الوطن، داعياً إلى متابعتهم هناك أسوةً بتجربة "وزارة الداخلية" في هذا الجانب الإنساني.

صحة العقد

وأوضح "د.أحمد بن قاسم الغامدي" -باحث شرعي، مدير عام فرع هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمنطقة مكة المكرمة الأسبق- أنَّ الفقهاء اختلفوا قديماً وحديثاً في هذه المسألة، خصوصاً في صحة العقد فيها، مضيفاً أنَّ أكثرهم اتفقوا على صحته شرعاً؛ لأنَّ نية الطلاق غير مؤثرة في صحة العقد، فقد يستديم الرجل من نوى طلاقها، وقد يُطلّق من نوى استدامتها، وهذا هو القول الراجح، مبيِّناً أنَّ هذا النوع من الزيجات ليس من كمال الخلق والإيمان؛ لما فيه من تدليس وغش لا يرضاه المرء على نفسه، مستشهداً بقول النبي الكريم -عليه السلام-: "وليأت إلى الناس الذي يحبّ أن يُؤتى إليه".

ولفت إلى أنَّ الصورة التي قال بصحتها الفقهاء ليست أن يسافر الرجل لبلد بقصد النكاح وهو يُضمر الطلاق مع من لا يثق أهي متزوجة أم لا؟، معتدة أم لا؟، عفيفة أم لا؟، كما أنَّه قد يعقد له من لا يوثق به وقد لا يرتضي نسبة ولد تدعيه، موضحاً أنَّ هذا تحايل على الشريعة في صورة النكاح، إلى جانب ما فيه من مفسدة العبث بهذه الرابطة العظيمة التي هي أعظم الروابط البشرية، وإيثار السفر والتنقل في مراتع الشهوة تذوقاً، وعما يصاحبه من مخالفات ومنكرات.

وأضاف أنَّه لا يوجد شك في غلظ إثم فاعل ذلك؛ لما جمع فيه من تفريط وتلاعب مع التحايل والخداع، أما ما كان بنية الطلاق خالياً من تلك الشبهات والمخالفات والتحايل فإنَّه يأثم بتدليسه على المرأة وأهلها إذا أنفذ ما نواه، مبيِّناً أنَّ العقد صحيح شرعاً في هذه الحالة تثبت به كل حقوق المرأة إلاَّ ما اتفقا على التنازل عنه، مؤكداً على أنَّ هذا النوع من النكاح فيه غش وتدليس ولا يخلو من خلل قلَّما سلم فاعله من تبعات قد لا يتفطن لها إلاَّ بعد أن تقع، فضلاً عما يترتب عليه من مفاسد أخرى من العداوة والبغضاء وذهاب الثقة حتى بالصادقين الذين يريدون بالزواج حقيقته.

خلاف فقهي

وقال "أحمد المالكي" -محام-: "إنَّ هناك خلافاً فقهياً في تحليل ما يسمى بالزواج في السفر بنية الطلاق أو تحريمه، ولكل فريق آراؤه ونظرته الشرعية، ولكن ما يُلاحظ هو أنَّ الغرض من الزواج هنا ينتفي؛ مما يؤدي إلى وجود آثار اجتماعية سلبية في مثل هذا النوع من الزواج بشكل تسبب في حدوث كثير من القضايا وضياع الحقوق، إلى جانب الإساءة إلى سمعة المملكة في الخارج نتيجة إقدام البعض على هذا النوع من الزواج في السفر".

وذكر أنَّ هناك قانوناً ولائحة تنظيمية تسمى بلائحة تنظيم زواج السعودي بغير السعودية وبزواج السعودية بغير السعودي، مضيفاً أنَّه إذا ثبت للسلطات في الجهات الحكومية أنَّ أحد المواطنين قد تزوج بامرأة غير سعودية خارج البلاد ووصل الخبر للسلطات المحلية، فإنَّ الدعوى الجزائية ستتحرك ضد المتهم ويتم تحويله إلى "هيئة التحقيق والإدعاء العام" التي بدورها ستحقق معه في الواقعة وتواجهه بالإثباتات، مشيراً إلى وجود أحكام وعقوبات تتراوح بين السجن لمدة معينة وبين الغرامة المالية التي وردت في النظام.

عقوبة نظامية

وأضاف "المالكي" أنَّ هذه اللائحة مطبقة بشكل واضح في حالات الزواج التي تكون داخل البلاد، نظراً لأنَّ غالبية الحالات لا تصل إلى السلطات المحلية وأحياناً تصل متأخرة، وبالتالي فإنَّه لا يتم تطبيق اللائحة في حالات كثيرة فيفلت المتهم من العقوبة النظامية، لافتاً إلى أنَّه نتج عن هذا النوع من الزواج أبناء عاشوا بلا هوية، فلا هم حملوا الجنسية

السعودية، ولا هم احتفظوا بجنسيات أجدادهم الأصلية، وبالتالي أصبحنا أمام حالات تُسمى في القانون الدولي الخاص عديدي الجنسية.

ودعا إلى سن عقوبات كبيرة بحق من تهرَّب أو ماطل في تسريع إجراءات ضم أبنائه الناتجين عن هذا النوع من الزواج إلى سجله العائلي، مشدداً على ضرورة متابعة "وزارة الخارجية" لمكاتب العمالة التي تعرض صور بعض النساء بهدف الزواج بهنَّ بنية الطلاق، سواءً في المطارات الدولية خارج المملكة أو حتى في الأماكن السياحية الأخرى، على أن يكون ذلك بالتنسيق مع الدول التي توجد فيها هذه المكاتب.

وشدد على أهمية تبني "وزارة الخارجية" هذا التوجه في مؤتمراتها الدولية المختصة بشؤون القانون الدولي الخاص، مع ضرورة التنسيق مع منظمات حقوق الإنسان والهيئات التي ترعى مثل هذه الأمور، داعياً إلى سن قانون أو اتفاقية أو معاهدة يتم الإعلان عنها بجميع الدول، على أن تكون ملزمة، مضيفاً أنَّ الأم أو الأبناء إذا تمكنوا من إثبات أنَّ هذا الزواج قد تم بطريقة معتبرة في البلاد وتحققت الطرق الشرعية فيه بوجود ولي وشاهدين، فإنَّه في هذه الحالة زواج شرعي، وبالتالي لم يتبق إلاَّ أن يدخل ضمن الطرق النظامية ولائحة النظام السعودي فيما يتعلق بزواج السعودي بغير السعودية.

وبيَّن أنَّه حينما يكون هناك أبناء، فإنَّ اللائحة تراعي مثل هذه الأحوال؛ لكي لا يبقى مصير الأبناء معلقاً، مضيفاً أنَّ اللائحة السعودية نظمت حالات الزواج التي تحدث بهذا الشكل، إذ يتم إثبات الأوراق التي وقعها الزوج وتتم إحالة الأمر للشرطة، وبالتالي فإنَّ الشرطة تستدعي الزوج وتتم مواجهته بالدعوى، فإذا أنكر فإنَّها تُحال إلى المحكمة؛ لإثبات النسب، أمَّا إذا أقر بالزواج وكان الزواج من الناحية الشرعية صحيحاً، فإنَّ الشرطة تخاطب "الأحوال المدنية" للبدء في إجراءات الكشف الطبي وإثبات النسب، ثمَّ يُرفع الأمر إلى "وزارة الداخلية" لإصدار الهوية الوطنية للأبناء.

جريمة جنائية

وأوضح "المالكي" أنَّه في حال كان الزواج غير شرعي، كأن يكون زواجاً عرفياً أو بلا ولي أو شهود، فإنَّ الزواج يكون في هذه الحالة غير شرعي، وبالتالي فإنَّ الزواج يكون بمثابة جريمة جنائية، فإذا اعترف الزوج، فإنَّه يحال إلى "هيئة التحقيق والإدعاء العام" لمحاكمته أمام المحاكم الجزائية، مشيراً إلى أنَّه لا يمكن إثبات هوية الأبناء في هذه الحالة؛ لكون الشريعة الإسلامية لا تمنح الهُوية للأبناء الذين يأتون من زواج غير شرعي.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

قرار عاجل بإعداد دراسة شاملة عن القضايا المتعثرة

المصدر: جريدة الحياة الخميس 16 رجب 1435هـ - 15 مايو 2014م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»
أكد المجلس الأعلى للقضاء أمس تفريغ المجلس قضاة لإنهاء القضايا المتعلقة بأراضي المساهمات العقارية بناء على توجيه مجلس الوزراء الخاص بالمساهمات العقارية، وبالتنسيق مع وزارة التجارة والصناعة.
وأوضح الأمين العام للمجلس الأعلى للقضاء الشيخ سلمان النشوان أن المجلس استشعر مسؤوليته وحاجة المساهمين لحل المساهمات العقارية وسرعة البت في قضاياهم وإنهائها وفق المقتضى الشرعي والنظامي، لذا أصدر قرارات استباقية عدة كان من شأنها إنهاء بعض المساهمات.
وقال النشوان إن من ضمن القرارات إصدار المجلس قراراً في 5-7-1434هـ، في شأن مساهمة شركة حمد العيد وشريكه، إذ فرغ أحد قضاة المحكمة العامة بالدمام لنظر القضية مدة ستة أشهر، مددت ستة أشهر أخرى.
كما أصدر المجلس قراراً في 24-1-1435 هـ، بخصوص مساهمة مكتب الغزال العقارية، وتضمن القرار تكليف أحد قضاة المحكمة العامة بالرياض مدة يومين للعمل في مكتب خاص لإنهاء قضايا هذه المساهمة.
وأشار إلى أن هذه الإجراءات كان لها الأثر في سرعة الإنجاز وجودة العمل، مبيناً أن المجلس أصدر قراراً عاجلاً بتكليف الإدارة العامة للتفتيش القضائي لإعداد دراسة شاملة عن القضايا المتعثرة في المحاكم، وأسباب عدم الفصل فيها، وتذليل الصعوبات وحل المشكلات والمعوقات التي تعترض إنهاء مثل هذه القضايا بالوجه الشرعي.

"الصحة" تتجه إلى إلغاء "الفترتين" في "مراكز الرعاية الأولية"

المصدر: جريدة الحياة الخميس 16 رجب 1435هـ - 15 مايو 2014م
اضغط هنا

الدمام – رحمة ذياب
كشفت نتائج استبانات وزعتها مراكز الرعاية الصحية الأولية في مناطق عدة من المملكة، لمعرفة رأي منسوباتها في العمل بنظام الفترتين مجدداً، عن أن الغالبية تؤيد «عدم إعادة العمل بالنظام»، الذي كان معمولاً به لأعوام في المراكز، قبل أن يوقف العمل به قبل نحو عقد، فيما أعلنت وزارة الصحة أخيراً، نيتها إعادة العمل به إلا أنها عادت وقررت تأجيل التطبيق «لدرسه بصورة موسعة»، بحسب ما أعلنت الوزارة.
وتداولت عاملات في مراكز رعاية صحية أولية، أنباء عن نية الوزارة إلغاء العمل بنظام الفترتين كلياً. فيما نقلت عاملات في مراكز صحية رفضهن للعمل بنظام الفترتين إلى وسائل التواصل الاجتماعي عبر وسم (هاشتاق)، نشرن فيه تغريدات رافضة للنظام المقترح.
وأوضحت مديرة إدارة مراكز الرعاية الصحية الأولية في المنطقة الشرقية الدكتورة خلود مغربل لـ «الحياة»، أن «القرار لا يزال قيد الدرس، والوزارة أصدرت المعلومات كافة حول القرار على موقعها الإلكتروني». وحول تأجيل تطبيق القرار ذكرت أن «الأمر يعود إلى الوزارة».

فيما كشفت إحدى مديرات مراكز الرعاية الصحية في الدمام، لـ «الحياة»، «عن توزيع استبانات لاستطلاع آراء منسوبي المراكز حول العمل بنظام الفترتين، عندما أعلن وزير الصحة السابق الدكتور عبدالله الربيعة توجّه الوزارة لإعادة العمل بالقرار. وعندما تم تعيين وزير الصحة المكلف المهندس عادل فقيه، تم إيقاف القرار إلى «أجل غير مسمى». كما تم إعادة توزيع استبانات مجدداً لاستطلاع الآراء للبت في الموضوع».

وأضافت «ترددت أنباء عن أنه سيتم إلغاء الأمر كلياً لأن الغالبية أجمعت على رفض نظام الفترتين»، كاشفة عن تلقي وزارة الصحة شكاوى عدة بهذا الشأن، تفوق كل الشكاوى التي وردتها خلال العام الماضي»، لافتة إلى أن «النظام كان سيفتح ملفات عدة، تتعلق بالممرضات وما يتعرضن له من مشكلات أثناء العمل نهاراً، فكيف يمكنهن العمل ليلاً في المراكز الصحية فهي تختلف كلياً عن نظام ومواقع المستشفيات».

فيما أوضحت عاملات في المراكز أنه تم توزيع استبانات مجدداً بشأن دوام الفترتين، إلا أن «الغالبية لم ترحب بالقرار، وبعضهن قدمن شكاوى إلى إدارة الرعاية الصحية الأولية في المنطقة الشرقية، بشأن الأضرار التي ستنجم عن القرار في حال تطبيقه». كما لجأت عاملات في المراكز إلى التعبير عن رفضهن عبر مواقع التواصل الاجتماعي، من خلال عمل «وسم (هاشتاق)، أكدن فيه رفضهن العمل بنظام الفترتين. وغردت إحداهن «لن نقبل بدوام الفترتين وكثيراً ما وجّهنا تغريداتنا إلى حساب الوزير الجديد، وتواصلنا معه من خلاله».

وكان وزير الصحة المكلف المهندس عادل فقيه أصدر تعميماً، أجّل فيه مشروع العمل بنظام الفترتين في المراكز الصحية، وأرجع ذلك «للنظر في ملاحظات ومرئيات عدة وردت إلى الوزارة، ولأهمية إخضاع الموضوع لمزيد من الدرس بشكل متكامل، بما يحقق رضا المستفيد ومقدم الخدمة، ويضمن نجاح التطبيق».

يذكر أن العمل بهذا القرار كان سيبدأ اعتباراً من غرة شعبان المقبل، بناءً على ما ورد للوزارة من اقتراحات من المواطنين، ومن بعض مجالس المناطق، لاعتبار أن «التنظيم يراعي الكوادر العاملة في هذه المرافق الصحية، ويتماشى مع الأمر السامي الكريم باعتماد الجمعة والسبت إجازة أسبوعية. وكذلك يتماشى مع المادة السابعة من لائحة الوظائف الصحية بخصوص دوام المشمولين باللائحة، إذ تم درس هذا التنظيم درساً مستفيضاً من جميع جوانبه من اللجان الفنية والإدارية المختصة في الوزارة.

• نزاهة" ترصد قصور وتراخي جهات حكومية في استخدام التقنية!

المصدر: جريدة الحياة الخميس 16 رجب 1435هـ - 15 مايو 2014م

اضغط هنا

الرياض – «الحياة»

رصدت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) وجود قصور وتراخ لدى بعض الجهات الحكومية في تطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية.

وأكد مصدر مسؤول في الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) أن الهيئة من خلال متابعتها وأدائها لمهماتها في ضوء اختصاصاتها المنصوص عليها في تنظيمها، لاحظت تقصيراً وتراخياً في عدد من الجهات الحكومية في تطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية، أو وجود تطبيق يخالف ضوابط تطبيق التعاملات الإلكترونية في الجهات الحكومية الصادرة بقرار مجلس الوزراء سابقاً.

وأوضح المصدر أن الهيئة تتابع استخدام التقنية في التعاملات الحكومية من الجهات الحكومية وتنفيذ الإجراءات والأعمال والخدمات إلكترونياً وتطويرها في شكل مستمر، والعمل على تحقيق التكامل والترابط بينها لتحقيق الكفاءة والشفافية.

وأفاد بأن الهيئة تحرص على سد منافذ الفساد التي تصاحب الإجراءات التي تتم يدوياً من خلال تقليص النفقات والأعباء المالية على الدولة لإنجاح مشروع خادم الحرمين الشريفين الخاص بتطبيق التعاملات الإلكترونية.

في توصية تبنتها لجنة النقل يحسمها التصويت.. الشورى:

إلزام شركات الطيران العالمية بتوظيف السعوديين في المطارات ومكاتبها بالمملكة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 16 رجب 1435هـ - 15 مايو 2014م
http://www.alriyadh.com/935871

الرياض ـ عبدالسلام محمد البلوي

طالب مجلس الشورى هيئة الطيران المدني بإلزام الشركات العالمية بتوظيف السعوديين في المطارات وفي مكاتبها الرئيسية والفرعية في المملكة، حيث أكدت مصادر "الرياض" تبني لجنة النقل توصية للعضو سعود الشمري من المنتظر أن يناقشها المجلس ثم يصوت عليها مباشرةً في جلسة الاثنين المقبل، إلا أن اللجنة أحدثت تعديلاً في الصياغة، فتوصية الشمري نصت على عدم السماح لشركات الطيران الأجنبي العاملة في المملكة باستقدام موظفين من جنسيتها أو غيرها بما يتجاوز اثنين وإلزامها بتوظيف سعوديين في مكاتبها في المدن والمطارات الدولية السعودية.

عضو يتساءل.. من المعني بالقطاع الخاص في مديونية للطيران المدني تجاوزت المليارين..؟!

وأفادت المصادر بأن التقرير الخاص بدراسة لجنة النقل للتوصيات الإضافية على تقرير هيئة الطيران المدني، أفصح عن تأجيل خمس توصيات أبرزها "العمل على معالجة تفاقم حجم الإيرادات السنوية غير المحصلة خاصة تلك المترتبة على الخطوط السعودية والقطاع الخاص".

وأبدى مقدم التوصية الدكتور خالد منصور العقيل قلقه من تفاقم هذه الإيرادات غير المحصلة سنة بعد أخرى من الفترة 31-1434 لكل من القطاع الخاص والجهات الحكومية والخطوط السعودية، وقدَّم جدولاً عن تراكم تلك الإيرادات حيث زادت من مبلغ 13 مليارا و388 مليون و493 ألف عام 31-1434 لتصل إلى 17 مليار و360 مليون و749 ألف ريال في العام المنصرم33-1434.

وفصَّل العقيل المبالغ غير المحصلة مستغرباً المقصود بالقطاع الخاص الذي ورد في تقرير الهيئة الذي وصلت مديونيته لصالح الطيران المدني 2 مليار و806 مليون و403 ألف ريال وقال "يجدر الاستفسار بشأنها وهل هي لشركات الطيران الأخرى العاملة..؟" ونبه على أن تنظيم الهيئة ينص على أن تعمل وفق أسس ومعايير تجارية لزيادة إيراداتها، والإيرادات الكبيرة غير المحصلة لن تمكنها من ذلك وعليها العمل على معالجة الموضوع، ومن الأهمية التنويه على أن المبالغ التراكمية غير المحصلة على الخطوط السعودية تضفي أبعاداً على القوائم المالية السنوية المقدمة لمجلس الشورى.

إسناد مسؤولية استيراد احتياج المملكة من الشعير وتوزيعه على المربين إلى مؤسسة الصوامع

وبالعودة إلى تفاصيل المبالغ غير المحصلة فعلى الجهات الحكومية مبلغ "مليار" و184 مليون و926 ألف ريال، أما الخطوط السعودية فعليها مبلغ 13 مليارا و369 مليون و419 ألف ريال.

ويتجه المجلس إلى إقرار ثلاث توصيات ناقشها على تقرير هيئة الطيران المدني وتدعو إلى متابعة هيئة الطيران المدني وتفعيلها للتراخيص الجديدة التي أصدرتها لشركات الطيران للبدء في تشغيل الرحلات الداخلية عبر المطارات الإقليمية والمحلية، والإسراع في تنفيذ خطة الهيئة الاستراتيجية لطرح مطارات جديدة أمام القطاع الخاص ليتولى البناء والإدارة والتشغيل بهدف تطوير الخدمة وتلبية النمو المستقبلي في السفر الجوي، إضافة إلى تطبيق مفهوم الإدارة الشاملة في تشغيل المطارات، بحيث يكون العمل في المطار الواحد كوحدة إدارية واحدة مستقلة.

من ناحية أخرى يناقش مجلس الشورى تقرير لجنة الاقتصاد بشأن مشروع الاستراتيجية العامة لتنمية السياحة الوطنية

"المحدثة"، كما يستمع يوم الثلاثاء المقبل لوجهة نظر اللجنة المالية وردها على ملاحظات الأعضاء وآرائهم تجاه مشروع نظام وظائف مباشرة الأموال العامة ليصوت بعد ذلك على مواد النظام الذي انفردت بنشره "الرياض" في وقت سابق، ويصوت أيضاً على إلزام الجهات التي تمنح تراخيص للمنشآت التي تستخدم الدقيق في منتجاتها بالتنسيق مع المؤسسة العامة لصوامع الغلال للتأكد من قدرتها على الوفاء بحاجة هذه المنشآت من الدقيق، وإسناد مسؤولية استيراد احتياج المملكة من الشعير وتوزيعه على المربين إلى مؤسسة الصوامع.

قانوني يطالب الجهات الحكومية برفع الثقافة الحقوقية لدى منسوبيها

المصدر: جريدة الرياض الخميس 16 رجب 1435هـ - 15 مايو 2014م
http://www.alriyadh.com/935835

الخبر - إبراهيم الشيبان

تعيش غالبية الجهات الحكومية أمام تحديات عدة، سواء من جهة معرفتها بالقوانين والأنظمة النظامية لعملها أو من خلال عدم إلمام افرادها بتلك القوانين حين التعاطي مع المواطنين، فجوة كبيرة لابد من ردمها بحسب وصف المحامي والمستشار القانوني حمود فرحان الخالدي، والذي طالب، برفع الوعي لدى بعض الجهات الرسمية والتي يتوقع منها الإحاطة بالجوانب النظامية لعملها الموكلة به حيث لازالت أخطاؤها الإدارية تتراكم بسبب عدم الوعي من تلك الجهات، ومبالغة بعض المسؤولين لاستخدام صلاحياتهم واتخاذ البعض منهم لقرارات دون أخذ الرأي القانوني من الجهات القانونية المعتمدة لديها قبل إصدار قراراتهم التي ستنعكس سلباً على وقوع تلك الجهات في قضايا إدارية لاحقة أمام القضاء الإداري حيث سيكون لها الأثر المادي والمعنوي.

وأكد الخالدي لـ»الرياض» أن جميع الجهات الرسمية لا نجدها قد زادت من جرعات التثقيف الحقوقي لمنسوبيها حال تعاملهم مع مراجعي تلك الجهات، بل بقي المنسوبون يجتهدون اجتهادات تكون في غالبها وفق ما يعتقدون انطلاقا من مصالح إداراتهم، مما قد يكون معه التعطيل غير المبرر، في ظل عدم رجوعهم حال إصدار القرارات للجهة المختصة والإدارة القانونية التابعة لهذه الجهة أو تلك، مستشهدا من واقع تجربة أن بعض متخذي القرار لا يرجع إلى الجهات القانونية في جهازه وإدارته إلا بعد رفع الدعوى الإدارية على إدارته، حيث يتعامل مع الأمر بنظرية الإدارة المركزية.

وأشار الخالدى وانه على العكس تماما يتلمس المتابع أنه خلال السنوات الخمس الماضية زيادة وعي المواطن والمقيم للجوانب القانونية، حيث أضحى المواطن والمواطنة والمقيم على حد سواء من خلال السؤال والبحث والقراءة عن الحقوق والمطالبة بها لدى الجهات القضائية والرسمية، مبينا أن هذا الوعي انعكس على ثقافة الحقوق والمطالبة بها وعدم التفريط بأي حق مكتسب ومراعاة الجهة الحكومية ومحاسبتها على الخطأ الإداري سواء كان ذلك في عقد عمل أو تنفيذ ومن ثم شهدت الجهات القضائية تلك أعدادا كبرى من القضايا لم تستطع التواكب معها نظرا لكثرة القضايا وقلة الكوادر القضائية مما جعل التأخير هو السمة المميزة لبعض تلك المحاكم.

ونبه الخالدي إلى ضرورة أن يتماشى الوعي الحقوقي لدى الأفراد مع الوعي لدى الجهات العامة والخاصة حتى تتوافر أركان الوعي وتنخفض نسبة الأخطاء ومن ثم الترافع والتقاضي الذي أرهق المحاكم وزادت النسب فيه إلى أرقام تجاوزت المعقول.

وأوضح إن مؤسسات المجتمع المدني عليها مسؤولية قانونية وأخلاقية وأدبية في نشر وتعزيز الثقافة الحقوقية لها وللآخرين، واستشهد بما قامت بها الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام (بناء) وذلك بعمل لائحة حقوقية لمنسوبيها تبياناً لما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات تدليلاً لشفافيتها في إبراز الثقافة الحقوقية لمنسوبيها لينعكس ذلك إيجابياً على علاقتهم مع الفئة المستهدفة في علاقتهم العملية، هذا من جهة ومن أخرى، يلزم كذلك على المحامين باعتبارهم إحدى الفئات التي لديها دراية بالأنظمة والتشريعات وتثقيف الناس بالثقافة الحقوقية بما لا يتعارض مع مصالحهم.وأوصى المحامي الخالدي، بأن

أول الطريق لإشاعة الوعي الحقوقي يكون من خلال إصلاح القوانين ولوائح العمل في الدوائر الرسمية، وإقامتها على أساس تيسير حياة الناس، حيث إن طبيعة المجتمع الإنساني تقتضي تقاطع مصالحهم، واختلاف أفكارهم لذا فإن بيان الحقوق للناس أهم من يرسم الطريق لكل خلاف يسبب الفوضى والتناوش داخل أي مجتمع من المجتمعات.

العاصمة الرياض تحظى بخمسة منها

وزير الداخلية يوافق على إنشاء 20 مركزاً أمنياً نموذجياً بمناطق المملكة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 16 رجب 1435هـ - 15 مايو 2014م
http://www.alriyadh.com/936029

الرياض – مناحي الشيباني
كشف مدير الأمن اللواء عثمان بن ناصر المحرج ل "الرياض" عن موافقة سمو وزير الداخلية صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز على إنشاء عشرين مركز شرطة نموذجيا في جميع مناطق ومحافظات المملكة مشيرا أن نصيب العاصمة الرياض سيكون خمسة من تلك المراكز.
ونوه مدير الأمن العام بالدعم السخي الذي يلقاه قطاع الأمن بالمملكة من لدن حكومة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو ولي ولي عهده يحفظهم
الله، مشير إلى أن مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير مقار الأمن العام بالمملكة يسير وفق ما خطط له كما ألمح مدير الأمن العام إلى أن هناك خططا كبيرة تمت الموافقة عليها في مجالات متعددة بالأمن العام من أهمها مجال التدريب لمنسوبي القطاعات الأمنية في جميع مناطق المملكة ومحافظاتها.
وقال مدير الأمن اللواء عثمان بن ناصر المحرج إنه صدرت توجيهات سمو سيدي صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية يحفظه الله وموافقته على إنشاء عشرين مركزا أمنيا مطورا على غرار مركز شرطة النسيم وسوف نراعي ملاحظات زملائي ضباط شرطة النسيم مستقبلا إذا كان لهم ملاحظات على التقنية وعلى البرمجة وعلى المعلومات المدخلة في الأنظمة وسوف نقوم بتطويرها وتلافي أي أخطاء في المراكز القادمة.
مدير الأمن العام: خطط كبيرة تمت الموافقة عليها في مجالات متعددة بالأمن من ضمنها برامج التدريب
اللواء الزهراني: مشروع مراكز الشرط النموذجية بني على أربعة محاور
اللواء الهلال: هناك انحسار في معدل الجريمة بالرياض وهمنا تقديم الخدمة الراقية للمراجعين
العقيد المطيري: النظام الجديد سيحقق نقلة نوعية لضباط الشرطة والأفراد
وأشار مدير الأمن العام اللواء المحرج في حديثة ل "الرياض" ان نصيب العاصمة الرياض من تلك المراكز سيكون خمسة مراكز خلاف مركز شرطة النسيم ونبدأ في المنطقة الشرقية والمنطقة الغربية بحول الله وقوته وهكذا تباعا إن شاء الله وبقيه مناطق المملكة وفقا لتوجيهات سمو وزير الداخلية بهذا الخصوص حيث سنبدأ الآن بهذه المراكز العشرين ويعقبها إن شاء الله سيتواصل المشروع في جميع مراكزنا في المدن الرئيسية ثم المحافظات.
وتطرق مدير الأمن العام لمشروع تطوير المباني والمنشآت وقال وهناك مشروع آخر وهو مشروع ضخم وعملاق وهو مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير المقار الأمنية يشرف عليه سمو سيدي وزير الداخلية شخصيا لم يقتصر هذا المشروع على المدن ولا على المحافظات بل وصل المراكز وليس لإدارات الأمن العام بفروعه المختلفة بل لجميع جهات الأمن العام المرتبطة بوزارة الداخلية حيث سيتم بناء مقر نموذجي لكل مقر أمني ضمن مشروع خادم الحرمين الشريفين

يحفظه الله وهذا المشروع تتولى تنفيذه العديد من الجهات الحكومية ومنها وكالة وزارة الداخلية للتخطيط والتطوير الأمني ومركز المشروعات التطويرية وخلال سنوات قريبة سيتم بمشيئة الله اكتمال المنظومة الأمنية في جميع مناطق مملكتنا الغالية ومحافظاتها ومنها المرور ودوريات الأمن جميعها سيتشملها التقنية والتطوير التقني ولن يقتصر فقط على الشرط والأدلة الجنائية وهناك أيضا برامج تطويرية في مجال التدريب تشرف عليها وزارة الداخلية حيث قمنا قبل أيام بتدشين مشروع الدوريات والطوارئ ومستمرين إن شاء الله في برامج للشرط ولأمن الطرق وللمرور والتطوير كما ذكرت على قدم وساق وفق توجيهات ولاة الأمر حفظهم الله فنسأل الله أن ينفع بهذا الشيء وأكون أنا وزملائي عند حسن ظن الوطن قيادة ومواطنين ومقيمين، وعن الفرق بين المركز النموذجي والسابق قال مدير الأمن العام كما نلاحظ مركز شرطة النسيم كمركز شرطة نموذجي مطور تقنيا وروعي فيه تطوير البنية التحتية كما تلاحظون مختلفة عن باقي المراكز لتواكب التطوير التقني والربط مع الجهات الشريكة كهيئة التحقيق والادعاء العام والأدلة الجنائية ومركز المعلومات الوطني بكامل برامجه وهناك فرق أيضا في ميكنة إجراءاتنا تقنيا وهذا هو الفرق بحيث نعتمد على التقنية منذ استقبال المبلغ وأخذ بلاغة وحتى استيفاء الإجراءات الأولية بداية من أعداد الملف وإحالته لهيئة التحقيق والادعاء العام.
من جانبه تحدث ل "الرياض" مساعد مدير الأمن العام لشؤون الأمن اللواء جمعان بن أحمد الغامدي وقال:
ان مشروع مراكز الشرط النموذجية يبنى على أربعة محاور أساسية المحور الأول هو محور تطوير التقنية وتطوير بيئة العمل وتطوير العاملين وأن تكون جميع الإجراءات تحت مظلة الأنظمة نظام الإجراءات الجزائية وكل ما يتعلق بالتطوير يجب أن يكون تحت مظلة الأنظمة ودعم الموضوع سمو سيدي وزير الداخلية حفظه الله وكان الدعم كبيرا لهذا العمل التقني والعمل التطويري حتى وصل إلى ما وصل إليه. وأكد مساعد مدير الأمن العام لشؤون الأمن أن العاصمة الرياض كباقي مناطق المملكة ومحافظاتها تعيش في ظل أمن وارف تحت قيادة خادم الحرمين الشريفين وحكومته الرشيدة.
من جانبه أكد ل "الرياض" مدير شرطة منطقة الرياض اللواء سعود بن عبدالعزيز الهلال ان تدشين مركز شرطة النسيم كمركز أمني نموذجي يمثل انطلاقا لمفهوم العمل الأمني التقني بحيث تنتقل التجربة من يدوية إلى آلية وتقنية وهذا بمتابعة سمو سيدي وزير الداخلية يحفظه الله وكذلك بمتابعة من مدير الأمن العام واللذان دعمونا في هذا المركز وكما شاهدتم هذه الانطلاقة المباركة وأضاف اللواء سعود الهلال لا أخفيكم سرا هذه الانطلاقة سيتبعها انطلاقات بمتابعة كريمة وستعطي الصورة الزاهية لرجل الأمن ولموقع رجل الأمن الذي ينبغي أن يكون على مثل هذا المستوى اليوم وبهذه التقنية ويكون أفضل إن شاء الله في قادم الأيام.

مشعل بن ماجد: ذوو الاحتياجات الخاصة جزء لا يتجزأ من المجتمع

خلال تدشينه فعاليات اليوم المفتوح الذي نظمته إدارة الدفاع المدني

المصدر: جريدة المدينة الخميس 16 رجب 1435هـ - 15 مايو 2014م
اضغط هنا

سعد العنيني - جدة - تصوير- على خمج
أكد صاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن ماجد بن عبدالعزيز محافظ جدة أن ذوي الاحتياجات الخاصة هم جزء لا يتجزاء من المجتمع يحق لهم أن يأمنوا وأن يترفهوا ويعاملوا بأفضل معامله، فلا فرق بينهم وبين الإنسان العادي، فبذلك أشكر مدني جدة على هذه البادرة الرائعه منهم والتي تدل على حرصهم على أبناء محافظة جدة من ذوي الاحتياجات الخاصة والتي تهدف إلي نشر ثقافة السلامة والوعي الوقائي لدى هذه الفئة وأسرهم للأخذ بالأسباب والتدابير الوقائية.
وأكد سموه أن مثل هذه الفعاليات فيها بعد تثقيفي وتوعوي بشكل أشمل ومنهج حضاري يدل على رقي المجتمع واهتمامه في هذا الجانب، وخاصة الفئة الغالية على قلوب الجميع من ذوي الاحتياجات الخاصة.

جاء حديث سموه خلال تدشينه يوم أمس فعاليات اليوم المفتوح لذوي الاحتياجات الخاصة الذي نظمته إدارة الدفاع المدني بالمحافظة وذلك بمركز السلام مول.
وفور وصول سموه قام بقص الشريط إيذانًا ببدء الفعاليات التي اشتملت على معرض ضم عددًا من الأجنحة التي شاركت بها الجهات الحكومية والجمعيات الخيرية والاجتماعية والمؤسسات ذات العلاقة.
من جانبة أكد مدير إدارة الدفاع المدني بمحافظة جدة العميد سالم بن مرزوق المطرفي أن هذا البرنامج يأتي ضمن البرامج التي يطلقها الدفاع المدني لزيادة الوعي بأهمية السلامة والوقاية من الحريق بالاضافة الى دمج هذه الفئة الغالية علينا بالمجتمع.
ودعا مدير مدني جدة أولياء أمور ذوي الاحتياجات الخاصة لإحضارهم للاستفادة من هذا البرنامج، والذي سيستمر حتى مساء الجمعة.
ومن جانبة قال مدير إدارة العلقات العامة بمدني جدة العقيد محمد صالح الغامدي: إن البرنامج والذي يعتبر الأول من نوعه اشتملت فعالياته على عرض لآليات الدفاع المدني (إطفاء - إنقاذ - سلالم - دراجة نارية متطورة) واستعراض لإطفاء حريق محدود يشارك فيه ذوو الاحتياجات الخاصة كنوع من التدريب والترفيه، إضافة إلي وجود مسابقات ثقافية وترفيهية خلال مدة إقامة البرنامج.

أهالي سحاب أبها محرومون من حق البناء والسكن

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 16 رجب 1435هـ - 15 مايو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140515/Con20140515699398.htm

محمد طالبي (أبها)
اتهم ملاك الأراضي بمخطط السحاب بمدينة أبها بالقرب من جامعة الملك خالد، قرارات عشوائية أصبحت فيصلا بينهم وبين أملاكهم الشرعية.
وادعى البعض أن هناك علامات استفهام تعتري أمانة منطقة عسير والبعض، الأمر الذي يستدعي تدخل هيئة مكافحة الفساد لإبعاد الغيمة السوداء التي خيمت على أوراق المخطط منذ ثمانية أعوام.
وأوضحوا أن تفاصيل القضية تعود إلى أن المخطط المعتمد رقم 1071 وتمتلكه إحدى الشركات بصك مصدق من هيئة التمييز، ثم بيع للمواطنين في عام 1428هـ بنظام القطعة، والمخطط بجاهزية كاملة من الكهرباء والأرصفة والإنارة، وتم إضافة خدمة الصرف الصحي والألياف البصرية والهاتف وكل ما يحتاجه أي مخطط، وقام عدد من المواطنين بالبناء في المخطط، وبدأت ملامح المشكلات المتتالية تتشكل منذ 4 أعوام بسبب تعقيد الإجراءات من قبل البلدية بسبب وجود شكاوى من قبل بعض المعارضين بادعاءات تمثلت بأن لهم «شعيب» في المخطط تم التعدي عليه من قبل ملاك المخطط، وصدر قرار ومرسوم بعدم التعرض لأي شخص يملك أرض في المخطط، إلا أن تعقيدات الإجراءات في البلدية زادت من معاناة ملاك الأراضي، حيث يتطلب استخراج رخص حتى في «صب الخرسانة»، بغض النظر عن حصول المواطن على رخصة بناء مسبقة، ففي كل مرة يريد صب خرسانة جاهزة يجب عليه أن يستخرج رخصة في نظام جديد غير مسبوق على مستوى المناطق.
وقال عدد من المواطنين: إنهم بعد مداولات مع ملاك المخطط تم مخاطبة إمارة عسير، وعند المراجعة لأي جهة سواء الأمانة أو المحكمة أو الإمارة لا يجدون إجابة سوى أن «المخطط موقوف».
واستنكروا في ثنايا حديثهم ما اعتبروه تخبطا سبب لهم معاناة كبيرة في أملاكهم الخاصة، فما بين نظام يطالب المواطنين باتباع الأنظمة التي تسنها الدولة، وما بين فرض إجراءات أخرى تكف أيديهم عن أملاكهم الخاصة، وآخرين تحملوا عناء تلك القرارات وبعد انتهاء منازلهم يصطدمون بإجراءات شركة الكهرباء التي لا تسمح بإدخال التيار الكهربائي إلا بعد انتهاء المشكلات المتعلقة بالبلدية والصرف الصحي.

5 مليارات من الإسكان لقروض عقارية جديدة

• الإسكان" تحدد شهرين لاعتراض المستبعدين من الدعم

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 16 رجب 1435هـ - 15 مايو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140515/Con20140515699407.htm

محمد النغيص (الرياض)

كشف مصدر مطلع في وزارة الإسكان لـ(عكاظ) أن المواطنين والمواطنات الذين قاموا بإدخال بياناتهم على موقع الوزارة لبرنامج الدعم السكني الذي يشتمل على (أرض أو قرض أو أرض وقرض أو وحدات سكنية) وقام الموقع باستبعادهم آليا بسبب عدم تطابق الشروط التي وضعتها الوزارة عليهم وتم استبعادهم من الدفعة الأولى لحصر الأسماء التي بدأت يوم الخميس الماضي واستغرقت 60 يوما من بدء فتح الموقع للمتقدمين على الدعم السكني،

فإن الوزارة قامت بتحديد مدة شهرين للمعترضين من المواطنين على هذا الاستبعاد من الدفعة الأولى ويرون هؤلاء المتقدمين أن لهم أحقية بالدعم السكني، حيث ستقوم الوزارة بإرسال رسائل نصية على هواتف المتقدمين الذين تم استلام طلبهم بشكل صحيح يفيدهم بنجاح الطلب وعليهم بتجهيز الوثائق لتقديمها للوزارة في وقت يحدد فيما بعد، وفي حال عدم نجاح الطلب يعطي الموقع الإلكتروني للمتقدم مدة شهرين لمراجعة البيانات ومعالجتها وإدخال البيانات بشكل صحيح واستكمالها ويقوم المتقدم بكتابة ملاحظته على الموقع ويفيد فيه بأن البيانات التي أرسلت للهاتف أدخلت صحيحة بناء على البيانات في الأحوال المدنية وبرقم معاملة يرسل للمتقدم.

وأشار المصدر إلى أن التسلسل الذي ستنتهجه الوزارة هو التحقق من المعلومات المدخلة، ثم فترة الاعتراض للمواطنين على الاستبعاد، ثم إعطاء ترتيب الأولوية للمستحقين.

ونفى المصدر صحة المعلومات التي تفيد بوضع نقاط معيارية للمتقدمين من ذوي الاحتياجات الخاصة والحالة الاجتماعية كالأرامل والمطلقات ومن يعول أسرة كبيرة وسن المتقدم والدخل السنوي، حيث سيتم كشف هذه النقاط خلال المؤتمر الصحفي الذي ستعقده الوزارة في وقت لاحق لتوضيح هذه النقاط، إذ تم وضع المعايير ولم يتم وضع النقاط للمتقدمين.

وأوضح أن الوحدات السكنية التي ستوزع على المستحقين في جميع مناطق المملكة تكلف جميعها مبلغ 500 ألف ريال وهذا متوسط أسعار الوحدات السكنية الموجودة حاليا في السوق السعودي وستقوم الوزارة بصيانة كاملة لهذه الوحدات لفترة تصل إلى عشر سنوات من فترة استلام المواطن لهذه الوحدات السكنية.

من جهة آخرى وافق وزير الإسكان رئيس مجلس إدارة صندوق التنمية العقارية الدكتور شويش بن سعود الضويحي على إصدار دفعة قروض عقارية جديدة تشمل تقديم (11000) قرض لبناء ما يقارب (13202) وحدة سكنية بمدن ومحافظات ومراكز المملكة المشمولة بخدمات الصندوق وبحسب أولوية تقديم القرض.

حيث بلغت قيمة هذه الدفعة أكثر من (5499) مليون ريال وتمثل الدفعة الأولى من القروض المعتمدة في ميزانية العام المالي 1436/1435هـ.

وبين أن هذه الدفعة تم تمويلها من إيرادات الصندوق المتمثلة في تحصيل المبالغ المستحقة من القروض المصروفة للمواطنين ومن المبالغ المسددة عن تعويضات قروض المتوفين الذين تم إعفاؤهم وفق الآلية التي وجه بها خادم الحرمين الشريفين.

الغفيص: إحلال الشباب السعودي بدلا عن 81٪ عمالة وافدة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 16 رجب 1435هـ - 15 مايو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140515/Con20140515699408.htm

عبد الله القرني (الخرج)
قال محافظ المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني الدكتور علي بن ناصر الغفيص إن نسبة العمالة الوافدة في البلد تمثل 81 بالمائة وكلها تعمل في مجالات تقنية ومهنية من المفترض أن تحل بدلا منها أيد وطنية، مشيرا إلى أن الشاب والفتاة السعوديين أثبتا جدارتهما في مجالات التقنية والمهنية.
وحول بعض المعاهد أو المراكز التي انتهت تراخيصها ولا تزال تعطي شهادات تدريب أو بعض المراكز التي تبيع شهادات غير معتمدة قال: «نحن نتابع وإذا وجد سيتم الإغلاق فورا»، مشددا على أهمية تعاون المواطن في الكشف عن تلك المراكز ويجب ان يكون عونا متكاملا مع الجهات المسؤولة وأضاف أن أي مركز أو معهد مخالف لا يلتزم بالمعايير ينذر وبالتالي يوقف الإشراف ثم يغلق وكثير من المعاهد أغلقت، وكشف عن تسليم مشروع مبنى جديد للمعهد التقني للألبان والأغذية بالخرج للمقاول وسيقام بأرض المشروع الزراعي بالخرج بمبلغ 150 مليون ريال وسيجهز بأحدث التصاميم وسيجهز كذلك بأحدث التجهيزات الحديثة وأشاد الدكتور الغفيص بدور شركة المراعي لدعم هذه الشراكة واستقطاب الشباب وتوظيفهم.
جاء ذلك خلال حفل تخريج الدفعة الأولى من طلبة المعهد التقني للألبان والأغذية بالخرج وبحضور معالي محافظ المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني الدكتور علي بن ناصر الغفيص ووكيل محافظة الخرج مساعد بن عبدالرحمن السالم والسفير الهولندي بالمملكة وأعضاء مجلس إدارة المعهد وعدد من الشخصيات الرسمية والدبلوماسية ورجال الأعمال.

قالوا: الإقبال على الوظائف يتراجع ونناشد بمهلة لحين حلها

تجار الملابس النسائية يطالبون بمعالجة معوقات قرار "التأنيث"

المصدر: جريدة سبق الخميس 16 رجب 1435هـ - 15 مايو 2014م
http://sabq.org/lfagde

فيصل النوب- سبق- الرياض:
طالب تجار ومستثمرون في قطاع الملابس والأقمشة النسائية، بمعالجة العديد من المعوقات التي تعترض تطبيق قرار تأنيث المحالّ، حيث أبدوا ملاحظاتهم حول ضعف الإقبال من النساء على التوظيف في الفترة الأخيرة.
ولوحظ خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة أنه يتم الإعلان عن مئات الوظائف ولا يتقدم لها إلا عدد قليل من السيدات، بالإضافة إلى التسرب والانتقال من شركة إلى أخرى بعد التدريب، إضافة إلى أن علاقة صاحب العمل بالموظفات تحتاج إلى المزيد من التنظيم، مما يتطلب إيجاد عقد عمل واضح وموحد يحفظ حقوق جميع الأطراف ويلتزم به الطرفان.

كما انزعج بعض التجار من اختلاف تطبيق النظام من منطقة إلى منطقة أخرى، وطالبوا بمنح مهلة كافية للقطاعات التجارية الأخرى المطالبة بالتأنيث؛ لحين تذليل المعوقات الموجودة حالياً، مشيرين في ذلك إلى أن نشاط بيع الأقمشة غير مناسب للتأنيث؛ لأنه يُعتبر حرفة وخبرة أكثر منها وظيفة.
جاء ذلك خلال اللقاء الذي نظمته اللجنة التجارية بغرفة الرياض برئاسة عضو مجلس الإدارة محمد العجلان، الذي أكد خلال افتتاحه اللقاء أن الغرفة معنية بنقل ومتابعة ملاحظات أصحاب الأعمال والبحث عن حلول لها بالتنسيق والتعاون مع وزارة العمل.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

سلطان بن سلمان حضر اتفاقية التوقيع

"السياحة" تدرب السجناء على الحرف والصناعات اليدوية

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 16 رجب 1435هـ - 15 مايو 2014م
http://www.aleqt.com/2014/05/15/article_849145.html

"الاقتصادية" من الرياض
وقّع كل من البرنامج الوطني للحرف والصناعات اليدوية التابع للهيئة العامة للسياحة والآثار، والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، والمديرية العامة للسجون، مذكرة تعاون لتدريب وتأهيل نزلاء السجون بهدف إكسابهم حرفة أو مهنة يستطيعون بها أن يمارسوا عملاً بعد الإفراج عنهم،
وذلك بحضور الأمير سلطان بن سلمان بن عبد العزيز رئيس الهيئة العامة للسياحة والآثار.
وقع المذكرة الدكتور راشد بن محمد الزهراني نائب محافظ المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني للتدريب، و اللواء إبراهيم بن محمد الحمزي مدير عام السجون، والدكتور جاسر بن سليمان الحربش المشرف العام على البرنامج الوطني للحرف والصناعات اليدوية.
وتنص المذكرة على إضافة مسارات للحرف والصناعات اليدوية ضمن برامج التدريب التي تنفذ داخل الإصلاحيات والسجون وتطوير قدرات الحرفيين منهم وتطوير مهاراتهم لتدريب زملائهم، والتعاون في تسويق منتجات السجناء الحرفيين والحرفيات.
كما تشمل السعي لإيجاد فرص وظيفية متاحة في القطاع الخاص للمتدربين من السجناء بعد انتهاء محكومياتهم، وتقديم مكافآت مادية كما هو متبع في برامج التدريب الأخرى داخل السجون والإصلاحيات، والمساهمة في تيسير التمويل للسجناء المتدربين بعد انتهاء محكومياتهم وتشجيع استثمارهم في الحرف، إضافة إلى دعم وتشجيع الجمعيات الخيرية واللجان الأهلية التطوعية للعناية بالسجناء في مجال الحرف والصناعات اليدوية.
وفي نهاية التوقيع تسلم الأمير سلطان بن سلمان هدية تذكارية من اللواء إبراهيم الحمزي مدير عام السجون، عبارة عن لوحه فنية لصورة الأمير سلمان بن عبد العزيز، ولي العهد من عمل النزلاء.
من جهة أخرى، رفع مجلس إدارة جمعية الأطفال المعوقين الشكر والتقدير إلى مجلس الوزراء لما تفضل به من دعم ومساندة لبرنامج "الله يعطيك خيرها" الذي تبنته الجمعية. وقال الأمير سلطان بن سلمان بن عبد العزيز، رئيس مجلس إدارة جمعية الأطفال المعوقين: "إن ما حمله بيان مجلس الوزراء الموقر من إشادة بالجمعية ومبادرتها، والدعوة لجميع المواطنين والمقيمين إلى التجاوب مع هذه المبادرة، أمر يجسد ما توليه حكومة خادم الحرمين الشريفين من اهتمام وتفاعل مع كل ما يتعلق بحياة المواطنين من جهة، ويؤكد من جهة أخرى الأولوية التي تحظى بها قضية الإعاقة وأسبابها لدى قيادتنا الرشيدة".
وأضاف الأمير سلطان بن سلمان: "إن تفضل خادم الحرمين الشريفين بالتوجيه بإطلاق برنامج "الله يعطيك خيرها"، وما حظى به البرنامج من رعاية كريمة من ولي العهد منح هذا المشروع الوطني زخماً وحضوراً وتأثيراً يتناسب مع حجم النزيف الاقتصادي الإنساني التي تتسبب فيه حوادث المرور وبأرقام تستوجب المواجهة من كل الأطراف".

وأكد أن برنامج "الله يعطيك خيرها" يأتي في إطار المسؤولية الوطنية التي تتحملها جمعية الأطفال المعوقين، والتزامها بالتصدي لقضية الإعاقة كقضية اقتصادية اجتماعية تهم الوطن وأفراده كافة، وأشار إلى أن البرنامج سيتواصل لمدة ثلاث سنوات بالتعاون مع وزارة الداخلية، والعديد من الأجهزة الحكومية، وبدعم مميز من نخبة من الشركات والمؤسسات الوطنية.

المدفون دوماً... "عنف أسري"

المصدر: جريدة الحياة الخميس 16 رجب 1435هـ - 5 مايو 2014م
اضغط هنا

علي القاسمي

إذا أردت أن تختبر إنساناً حول ما إذا كان يملك قلباً حقيقياً أم لا؟ فمرره على مصطلح العنف الأسري وشاهد كيف يُعَرفه، وبماذا يعبّر عنه؟ قصص العنف الأسري تعد حلقات مكررة لتقطيع القلوب الحية، وهي قصص تسكن غرفاً منزوية في منازل آيلة للسقوط الإنساني إن لم تكن سقطت بأكثر من طريقة!

دائرة التأثر في مثل هذه القصص ضيقة جداً، وتنعدم بعد أن يتبرع المتحدثون دوماً بأن «الفاعل» لا يعدو كونه واحداً من اثنين، المتهم «مريض نفسي» والآخر «مدمن مخدرات»، وهما من نرمي عليهما جلّ فضائحنا الاجتماعية وقصصنا الموجعة، ونضعهما سريعاً في السطر الأول لأي حديث منبري عن تفاصيل «قصة عنف».

الجرح الأكبر في قصص العنف لدينا أن تقاليد اجتماعية بالية وأنظمة مطاطية هي من تتصدى لأية حال بوح جريئة، وتقرأ العنف من زاوية ذكورية بحتة، وبهذا فلا معنف يمكنه أن يتنفس بحرية وبثقة في أن القضية ستحسم له - مع توافر الدلائل والإثباتات واكتمال القرائن - إلا بشق الأنفس، وبمشوار طويل مع طاولات التحقيق ومواعيد جلسات المحاكمة.

جرائم العنف الأسري موجودة وإن كانت تعرض في البدء بحماس وحرقة من أية جهة وقفت عليها، إلا أن الحماس يتوقف بعد وقت قصير وتدفن القصص برمتها، وربما تدفن معها أجساد مظلومة ذنبها الوحيد أنها لم تجد من يستمع لها ويتأكد من احتراقها.

في غرف قصية داخل مجتمعنا تُقهر أنفس يومياً، وتزهق أرواحها بالتدريج وبفعل فاعل، تأمل بالموت حلاً لأن الموت كما يقول أفضل المتشائمين وأسوأ المتفائلين «الحرية الدائمة»، وإن تفوهت هذه الأجساد بكلمة ذات اليمين أو ذات الشمال فهي بين أمرين متساويين في المرارة: أن يكون ما حدث خارجاً عن السيطرة بفعل المرض والإدمان، وبالتالي يكون الصبر حلاً وحيداً، أو أن تعود الأمور كما كانت عليه بشيء من اللطف في القسوة، وإعطاء أوقات راحة واسترخاء بين كل وجبة عنف وأخرى.

تموت بعض الأجساد يومياً لأنها برفقة من يشاهد في عضلاته، ويرى في شواربه جبروتاً وسلطة تخوله أن يفعل ما يريد في من حوله. يعرف من الأدوات في زرع الحب العقال والأسلاك المعدنية والخشب، أي ما خف وزنه وكبر ألمه، فيما إن أراد تطوير هذه الأدوات بما يضاعف مساحة الحب استعار السكين والساطور والحرق والكي!

لا نجرؤ على نشر وإعلان العقاب الرادع، لأن هناك من يعتبر في هذه القصص شأناً اجتماعياً خاصاً أكثر من كونها مواجع ومآسٍ تطحن القلوب، وتقتل مشاعر الإنسان الحي النبيل، وتظل رسالتي لمن يشاهد أو يعرف مهزوماً ومجبوراً ومنكسراً ومفجوعاً وراء قصة عنف لا تتشابه معهم في قسوة الصمت، هم صامتون من الموت السريع، فلا تصمت على الموت البطيء، لتكن جريئاً في الكشف عن كل من يقترف ذنباً أو كارثة في حق أسرة بمختلف أطيافها أطفالاً وشيباً وشباناً، نساء ورجالاً، لا تدافع عنه بالإدمان أو المرض النفسي أو التخلف العقلي فهؤلاء لم ينحصر تفكيرهم في زاوية العنف فقط، وابحث لي عن سبب واحد لاختفاء كل هذه الأمراض مع زملاء العمل واستراحات الأصدقاء وأفراد العشيرة والقبيلة.

أخاف أن يأتي الزمن المقبل ونحن بحاجة إلى عنف لتصل قضايانا إلى الأدمغة والعقول كي نتفاعل معها، وأخشى أن يأتي القادمون من الجيل وهم مهزوزون بلا أمل أو طموح، فقط يأتون مشبعين بحب الجريمة والرغبة في الانتقام.

رسالة ممرضة إلى وزير الصحة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 16 رجب 1435هـ - 15 مايو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140515/Con20140515699445.htm

سعيد السريحي

يبدو أن إحسان بافقيه، والتي تعمل ممرضة في وزارة الصحة، أرادت أن تحقق انتصارا مزدوجا على الوزارة، أو إن أردنا الدقة تحقق ضربة مزدوجة للوزارة، ذلك أنها بعد أن حصلت على حكم نهائي من ديوان المظالم يقضي باستحقاقها لبدل عدوى ظلت محرومة منه سنوات طويلة، قررت أن تتبرع بما سوف تتقاضاه من بدل العدوى مقابل تلك السنوات لوزارة الصحة نفسها؛ كي تنشئ بها مواقف للسيارات مخصصة لاستخدام المعاقين.

الممرضة بافقيه أرادت كذلك أن تبعث برسالة مزدوجة لا تتوقف عند بوابة وزارة الصحة، بل تكرس أنموذجا ينبغي الاقتداء به في حرص أي موظف على استيفاء حقوقه التي حفظها له النظام كاملة، وإذا ما وجد أي تهاون من جهة عمله في منحه تلك الحقوق، فإن ديوان المظالم يظل الجهة التي تشرع أبوابها للحكم فيما بين ذلك الموظف والجهة التي تتعنت في الوفاء له بمستحقاته، كما تكرس تلك الرسالة قيمة العمل الخيري المتمثل في تبرعها بما سوف تحصل عليه لصالح إنشاء مواقف للمعاقين، وكأنها بذلك تجرد مطالبتها بحقها من أي مكسب مادي؛ لكي يكون هدف تلك المطالبة هو تنفيذ ما أقره النظام وتحقيق العدالة في حد ذاتها، بصرف النظر عما يترتب عليها من مكسب مادي.

غير أن الرسالة التي تبلغ حد النكاية بوزارة الصحة تتمثل في تبرعها بمستحقاتها عن بدل العدوى لوزارة الصحة نفسها؛ لكي تنشئ بها مواقف لسيارات المعاقين، وكأنما هي تذكر وزارة الصحة بما هو متوجب عليها أن تقوم به، بل وتعينها على القيام بذلك ما دامت عاجزة عن القيام بذلك.

بقيت مسألة أخيرة تتمثل في أن وزارة الصحة لم تنفذ حكم ديوان المظالم رغم اكتسابه القطعية ووجوب النفاذ منذ عام كامل، وتلك مخالفة للنظام لا يمكن أن يتقبلها وزير الصحة المكلف، ولذلك بادرت الممرضة بافقيه إلى مخاطبته في هذا الشأن.

المسؤولية الاجتماعية والرسالة الإنسانية

المصدر: جريدة اليوم الخميس 16 رجب 1435هـ - 15 مايو 2014م
http://www.alyaum.com/News/art/139327.html

كلمة اليوم

يرعى سمو الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز أمير المنطقة الشرقية اليوم انطلاق فعاليات ملتقى المسؤولية الاجتماعية تجاه المرضى وذويهم بتنظيم من جمعية «ترابط» الخيرية لرعاية المرضى بالمنطقة، وبالتعاون مع مستشفى الملك فهد التخصصي بالدمام، وهذه الرعاية الكريمة من لدن سموه للفعاليات تنم بوضوح عن الرغبة الملحة في دعم فاعلية المسؤولية الاجتماعية تجاه المرضى من الأفراد والمنشآت، وتدل من جانب آخر على دعم مبادئ وأسس التكافل الاجتماعي كما جاءت في نصوص الشريعة الإسلامية الغراء وسنة خاتم الأنبياء والرسل عليه أفضل الصلوات والتسليم فالرعاية إنما تنم عن السعي الحثيث لترجمة تلك النصوص من الكتاب والسنة ليغدو ذلك التكافل المنشود سمة واضحة يعرف بها المجتمع السعودي الذي يستقي من تلك النصوص جرعات تشعره بمدى مسؤولية أفراده عن المرضى ومواساتهم والوقوف إلى جانبهم؛ لتجاوز أزماتهم الصحية.

ولاشك أن جمعية «ترابط» الخيرية كغيرها من الجمعيات بالمملكة تستشعر أهمية دورها تجاه تلك الشريحة من شرائح المجتمع فتقوم بأدائه على أكمل وأفضل وجه، ولعل من الملاحظ والمشاهد أن تلك الجمعيات- بما فيها جمعية «ترابط» مدار البحث- خطت بسرعات فائقة خلال السنوات القليلة المنفرطة لتطوير أعمالها الخيرية الموجهة لتلك الشريحة أو غيرها من شرائح المجتمع السعودي الذي يفخر ويعتز بجهود تلك الجمعيات التي تحظى برعاية وعناية واضحتين من القيادة الرشيدة -أيدها الله-، وتلك الخطوة المتسارعة من التطوير والتحديث في آليات تلك الجمعيات انعكست ايجابا على استكمال الرسالة الإنسانية الكبرى التي اضطلعت بها ومازالت تؤديها بروح من المسؤولية الوطنية التي يشعر بها رؤساء مجالس ادارات تلك الجمعيات وأعضاؤها.

ولعل «الترابط» الذي أوجدته الجمعية التي يرعى سمو أمير المنطقة الشرقية فعالياتها اليوم بين مرضى المنطقة وقطاعات المجتمع أفرزت جملة من المردودات الطيبة التي أدت إلى التسابق لدعم ومساعدة تلك الشريحة ماديا ومعنويا، والعمل على تسهيل وتسريع علاجهم واحاطتهم بالعناية الكاملة إلى أن يكتب الله لأفرادها الشفاء والعافية بعونه وتوفيقه، وقد أبلت جمعية «ترابط» بلاء حسنا في سعيها الدؤوب لتسليط الأضواء على الدعم السخي من قبل المنشآت الصحية التي مازالت تشجع مختلف المسارات الهادفة إلى تحقيق المساهمات الفاعلة والمؤثرة في سائر البرامج والمشاريع الصحية الخيرية، وحث كافة القطاعات لتحمل مسؤولياتها الوطنية بتوفير الأموال اللازمة لتلبية احتياجات المرضى وذويهم، وهذه خطوات مباركة على طريق تحقيق المشاركة الاجتماعية لمختلف القضايا الصحية، انطلاقا من تحمل مسؤولية كبرى تجاه تلك الشريحة التي يحتاج أفرادها للعناية الطبية اللازمة؛ ترجمة لمبادئ التكافل المتكامل بين صفوفهم لعلاجهم والرفع من معنوياتهم على طريق العافية والشفاء باذن الله.

ويبدو واضحا للعيان أن واقع المسؤولية الاجتماعية يحتم على أجهزة القطاع الخاص في المجتمع دعم كافة التوجهات الخيرة؛ للوصول إلى بناء الاستراتيجية التي يطمح المسؤولون عن تلك الجمعية الخيرية تحقيقها على أرض الواقع، وهي مرتبطة بشكل جذري ومباشر - وفقا للملتقى مدار البحث أو غيره من الملتقيات - بادارات المسؤولية الاجتماعية بكافة أجهزة القطاع الخاص لاسيما أولئك العاملين في المجالات المتعلقة بخدمة المرضى سواء عبر الجمعيات الخيرية أو عبر الفرق التطوعية ، فالمسؤولية المناطة بأجهزة ذلك القطاع حيوية للغاية، وترجمتها إلى خطط عملية قابلة للتنفيذ أمر يستدعي تضافر الجهود؛ سعيا وراء تحقيق تلك الاستراتيجية التي تصب في قنوات السعي لتحمل رسالة إنسانية تجاه المرضى وذويهم في مجتمع عرف بمسارعة أفراده وأجهزة قطاعه الخاص لفعل الخير بكل صوره ومسمياته وأهدافه السامية الكبرى.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

إطلاق موقع إلكتروني يشمل السلع الأساسية خلال 10 أيام

قانون خليجي موحد لحماية المستهلك في مراحله النهائية

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 16 رجب 1435هـ - 15 مايو 2014م
http://www.aleqt.com/2014/05/15/article_849107.html

مويضي المطيري من الدمام

اتفق وزراء التجارة الخليجيون أمس على إصدار قانون موحد لحماية المستهلك في الأشهر المقبلة، يسبقه تدشين موقع إلكتروني في الأيام العشرة المقبلة يشمل السلع الأساسية.

وقال الدكتور عبد المحسن المدعج، وزير التجارة والصناعة الكويتي، الذي ترأس اجتماع الوزراء الخليجيين أمس: إن إصدار هذا النظام في مراحله النهائية، حيث تم الاتفاق على إصدار قانون حماية المستهلك الموحد بين دول المجلس خلال أشهر، وتدشين موقع لحماية المستهلك خلال عشرة أيام المقبلة.

وجاء هذا الاتفاق ضمن 15 توصية اتفق عليها الوزراء في الاجتماع الـ 49 للجنة التعاون التجاري الخليجي، الذي انعقد في الكويت.

وأوضح المدعج، أن موقع حماية المستهلك الخليجي يهدف إلى مساعدة المستهلكين على مقارنة أسعار السلع الضرورية خليجياً. وقال: "بعد أن تم تدشين مؤشر اتحاد الجمعيات لأسعار السلع في الكويت، سيتم ربط المؤشر بباقي دول مجلس التعاون في غضون عشرة أيام أيضاً".

وأكد وزير التجارة والصناعة الكويتي في كلمة افتتاح اجتماع أمس "أهمية السوق المشتركة باعتبارها لبنة أساسية في مسيرة التعاون" مؤكداً أن "تتطلب مزيدا من الجهود وتذليل جميع الصعوبات التي تواجهها".

وقال: "بات من المهم جدا خلق قوة تفاوضية خليجية وتوحيد للسياسات التجارية إلى جانب تسهيل وتشجيع انتقال السلع والبضائع بين دول مجلس التعاون لإنجاح التجربة الخليجية".

ولفت إلى أن الاجتماع الـ 50 للجنة سيُعقد أيضا في الكويت في أيلول (سبتمبر) المقبل، ويناقش مواضيع مهمة تتطلب بحثا معمقا للتوصل إلى اتفاقات نهائية حولها.

وذكر، أن اجتماع أمس وافق على التوصية الخاصة بمشاركة جميع الدول الأعضاء في فعاليات المعرض المشترك الـ 15 لدول مجلس التعاون الذي تستضيفه الإمارات، إضافة إلى عدة توصيات أخرى "نأمل أن تأخذ طريقا للإقرار والرفع إلى المجلس الأعلى لاعتمادها".

وتجتمع لجنة التعاون التجاري التابعة للمجلس بصورة دورية لمناقشة جميع نواحي الاقتصاد والاتفاق على أهم بنود التعاون المشترك في المجالات التجارية، وذلك لاعتمادها خلال اجتماع المجلس الأعلى، الذي يعقد بحضور قادة ورؤساء دول مجلس التعاون الخليجي.

كاريكاتير

المدينة

المصدر: جريدة المدينة الخميس 16 رجب 1435هـ - 15 مايو 2014م

اضغط هنا

الجزيرة AL-JAZIRAH

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس 16 رجب 1435هـ - 15 مايو 2014م

http://www.al-jazirah.com/2014/20140515/cartoon.htm?car=haged